

Received	2024/12/30	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/01/24	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/01/26	تم نشر الورقة العلمية في

دراسة مدى مساهمة الإيرادات الضريبية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) في إجمالي الإيرادات غير النفطية في ليبيا لفترة 2000-2023

د. علي المهدي ناصف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس - ليبيا

alinasef2004@gmail.com

الملخص

تعد الضرائب من بين أكثر الوسائل التي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها العامة، إلا أن العوائد الضريبية في الاقتصاد الليبي لا زالت منخفضة وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الليبي حيث يشكل النفط والغاز أكثر من 90% من إيرادات الحكومة. ومن ثم فإن هدف هذه الدراسة هو توضيح مدى مساهمة الضرائب بعد استبعاد أثر الإيرادات الجمركية في الإيرادات الحكومية غير النفطية والوقوف على حجم التحديات التي تواجه السياسة الضريبية وشم اعتماد منهج التحليل الوصفي لتحقيق هدف هذه الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها عدم وجود استراتيجية واضحة تؤسس عليها السياسة المالية للدولة ونتيجة لذلك، كانت مساهمة الإيرادات غير النفطية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) منخفضة حيث شكلت 11% في المتوسط خلال الفترة 2000-2023. وبالتالي يجب العمل على وضع برنامج مؤسسي للإصلاح الضريبي وإعادة تحديد دور الدولة والعمل على تنوع الاقتصاد الليبي وبناء مناخ استثماري قوي وتشجيع القطاع الخاص الذي من شأنه أن يكون الداعم الحقيقي للضرائب.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير النفطية، الضرائب، معدل النمو، ليبيا.

The Contribution of Tax Revenues (excluding customs duties) to Total Non-Oil Revenues in Libya for the period (2000-2023)

Dr. Ali Elmahdi Nasef

Faculty of Economics and Political Science - University of Tripoli.

Tripoli - Libya

alimn1972@yahoo.com

Abstract

The importance of this study lies in the fact that taxes play a fundamental role in determining growth rates in the GDP of many countries worldwide. However, non-oil revenues in the Libyan economy remain low, especially after excluding revenues obtained from customs. This is due to the nature of the Libyan economy, where oil and gas constitute more than 90% of government revenues. This study relied on descriptive analysis to examine the contribution of (non-customs) taxes to revenues. The study concluded with several findings, the most important of which is the absence of a clear strategy on which the state's fiscal policy is based, relying instead on traditional policy. Consequently, there is a need to develop an institutional program for tax economic reform, diversify the Libyan economy and its revenues, and encourage the private sector, which could be the real supporter of taxes.

Keywords: Non-oil revenues, taxes, growth rate, Libya

1- المقدمة

يبرز دور السياسات الاقتصادية الكلية من خلال سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع والتي تفرض على الاقتصادات التحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للدول النفطية وخاصة ليبيا تبرز الحاجة لتبني استراتيجيات للتنمية بعيدا على سيطرة الإيرادات النفطية وهيمنتها في تمويل الإيرادات الحكومية. لقد شهدت الفترة ما بعد الاستقلال تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبرزت هذه المشاركة

بوضوح خلال فترة السبعينيات بتزايد الصادرات النفطية وسيطرت الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الاقتصاد الليبي من بين أقل الاقتصاديات تنوعاً في العالم، فهو يعتمد على النفط والغاز بشكل أساسي، فالموارد من النفط والغاز تسهم بنسبة 98 بالمائة من إيرادات الدولة كما أنها تشكل أيضاً 96 بالمائة من الصادرات ونحو 65 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. لقد وفرت الموارد المالية النفطية للدولة المقدره على الاستحواذ على المشروعات الإنتاجية والخدمية. وبمرور الوقت وزيادة الطلب الاستهلاكي والتقلبات التي حدثت في أسعار النفط العالمية وبداية من الثمانينات واجهت الحكومة صعوبات في توفير الموازنات التي كانت تعول عليها في تغطية تكاليف المشروعات والخدمات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية والتي عبر عنها في كثير من الخطط الاقتصادية التنموية. ونتيجة لتناقص الموارد المالية وفي مثل هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة مالية مناسبة كأحد أهم السياسات التي يمكن أن تساهم في تخفيف العجز في موازنتها والتغلب على الصعوبات التي تواجهها في توفير النقد اللازم لتسيير نشاطاتها المختلفة.

وتعتبر الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة وذلك للدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، كما تعتبر أيضاً أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها التأثير في عجز الميزانية وفي تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار. كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة الضريبية كأحد أهم مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل الخزنة العامة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السياسة الضريبية (مع استبعاد أثر الرسوم الجمركية) ربما تواجه تحديات عديدة ومتنوعة تتبع من مصادر شتى وبالتالي فإن السؤال الذي تدور حوله الدراسة هو: ما هي أبرز تحديات السياسة المالية التي تواجه الاقتصاد الليبي؟ وما مدى أثر الضرائب في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023. ويمكن صياغة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما هو واقع الإيرادات الضريبية (غير الجمركية) في الاقتصاد الليبي؟
- 2 - ما أبرز التحديات التي تواجه السياسة الضريبية كرافد مهم للإيرادات الحكومية؟
- 3 - ما مدى مساهمة الإيرادات الضريبية (غير الجمركية) في إجمالي الإيرادات؟

فرضية الدراسة:

في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:
إن الإيرادات الضريبية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات وبالتالي لم تسهم في دعم الإيرادات السيادية.

أهمية الدراسة:

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات وأحد الأدوات المالية التي تعول عليها الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية في تمويل موازنتها لما لها تأثير مهم في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل والتأثير في معدلات النمو. وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه الضرائب كرافد أساسي لميزانية الحكومات فإن أهمية هذه الدراسة تنطلق ما للضرائب من أهمية كبيرة على عدة مستويات اقتصادية واجتماعي فإن أهمية دراسة تتمثل في النقاط التالية:

- تعتبر الضرائب مصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة، مما يساعد في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.
- من خلال نظام ضريبي عادل، يمكن توزيع العبء الضريبي بشكل متساوٍ بين المواطنين، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

يتعرض الاقتصاد الليبي إلى عدة مشاكل منها ما هو دوري يتعلق بالتذبذبات في أسعار المورد الرئيس ومنها ما يتعلق بالصراعات السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد وما أثر ذلك على مجرى الحياة الاقتصادية. لقد حاولت الحكومات المتعاقبة من إيجاد سياسة مالية مناسبة للحد من العجز في الموازنة العامة ومن هنا تعتبر الضرائب أحد أهم الأدوات السياسية المالية التي تعول عليها الحكومات في تمويل موازنتها وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1. دراسة واقع الإيرادات في الاقتصاد الليبي.
2. دراسة التحديات التي تواجه السياسة الضريبية كرافد مهم للإيرادات الحكومية.
3. دراسة مساهمة الإيرادات الضريبية (غير الجمركية) في الإيرادات العامة.
4. تقديم مقترحات من شأنها أن تساهم في الاهتمام بالسياسة الضريبية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تتبع مسار وتطور حجم العوائد غير النفطية بصفة عامة وعلى الضرائب (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) بصفة خاصة ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة تشمل الفترة (2000 - 2023) ، ويعود سبب اختيار هذه الفترة إلى لتوضيح أثر الضرائب في فترتين فترة ما قبل 2011 و فترة ما بعد ذلك. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل المتغيرات الاقتصادية المفسرة لواقع الضريبة واعتمد في جمع البيانات على الكتب والدوريات ذات العلاقة.

2- الدراسات السابقة

دراسة **خلاط (2013)**. والتي تناولت موضوع الضرائب ودورها في الاقتصاد الليبي 1990-2010 باعتبارها لها دور هام في الحياة الاقتصادية من حيث كونها أداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية وتحقيق الأهداف، ترشيد الإنفاق وتحفيز الاستثمار وزيادة إيرادات الدولة، واهتمت هذه الورقة بمعرفة وتحليل النظام الضريبي الليبي خلال ثلاث فترات صدر فيها أكثر من قانون ضريبي، وتوصلت إلي عدة نتائج أهمها هناك ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي التي تؤثر تأثيراً سلبياً على حصيلة الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة، وذلك لأن الممولين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة.

دراسة **مخولف (2015)**. ناولت الدراسة مدى أهمية السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (90 -2010)، وذلك من خلال تحليل النظام الضريبي الليبي وتعديلاته. وقد توصلت إلى الاتي: إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي لحقت بالاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة، فيمكن القول لا أهمية تذكر للضرائب كسياسة اقتصادية مؤثرة في النشاط الاقتصادي في ليبيا، حيث لم تجر

أي تغييرات أو تعديلات جوهرية على النظام الضريبي بما يتناسب مع ما حصل من تطورات في الاقتصاد الليبي. فحتي التعديلات التي طرأت على النظام الضريبي الليبي خلال الفترة (1990-2004) كانت في معظمها تعديلات غير عميقة، واستهدفت بالدرجة الأولى تمويل الموازنة العامة. وحتى بالنسبة للتشريع الضريبي الصادر عام 2004 برغم تميزه عن تشريع عام 1973 إلى حد ما من حيث زيادة حد الإعفاءات المعيشية وتوسيع حجم الشرائح وتعديل بعض اسعار الضرائب السابقة وإلغاء البعض الآخر، بحيث يمكن القول عنه استخداما للسياسة الضريبية، وفي إطار السياسة المالية التوسعية. لكنه كان غير كافيا، فلم يمس الهيكل الضريبي بشكل مؤثر، ولعل تعديل الهيكل الضريبي مرة أخرى عام 2010 يدل على ذلك. مشاركة حصيلة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الإجمالية أصبحت مع مرور الوقت لا تمثل سوى 12، وذلك كما في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. وهذه المشاركة المنخفضة توضح مدى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية مع مرور الوقت.

دراسة بلعيد وآخرون (2024). هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ما بين (1990-2018) وذلك باستخدام المنهج القياسي في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج Model Lag Distributed Autoregressive. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، وأن الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن التأثير غير معنوي عند 5%.

دراسة هويدي و عبد الله (2019) أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 - 2008 م . تمثل الإيرادات غير النفطية وأهمها التحصيلات الضريبية المتنوعة أهمية كبيرة في معظم دول العالم ومن بينها ليبيا، وذلك لما لها من أثار على الميزانية العامة وما تمثله من أداء لتنظيم المسار المالي للدولة، و قام الباحثان بتصميم نموذج يبين العلاقة بين الاستهلاك العام كمتغير تابع من ناحية وذلك لما يشكله الاستهلاك بصفه عامة من أهمية قصوى في الاقتصاد الليبي، والمتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي الإجمالي، والتحصيلات الضريبية وحجم السكان

في ليبيا من ناحية أخرى ، تم التوصل الي بعض النتائج أهمها أن المتغيرات المستقلة للنماذج لها تأثير مهم في الاستهلاك العام في ليبيا.

دراسة فياض(2003). هدفت الدراسة الي القيام بدراسة اقتصادية قياسية للكشف عن العلاقة بين إيرادات الضرائب والعوامل المحددة لها ومن نتائج الدراسة أن الضرائب غير المباشرة تعتبر أكثر فعالية كأداة لزيادة حصيلة الضرائب وبالتالي زيادة إيرادات الميزانية العامة لتمويل النفقات العامة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من كونها من أول الدراسات التي استبعدت أثر الرسوم الجمركية في الإيرادات غير النفطية في التحليل لإظهار مخرجات السياسة الضريبية المتبعة في ليبيا بالإضافة إلى أنها غطت فترة زمنية حديثة.

3- أهمية الضرائب في الفكر الاقتصادي

لقد تطور علم المالية العامة بتطور الدور الاقتصادي للدولة فكانت الدولة تلعب دور الحارس في ظل الفكر الاقتصادي التقليدي وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي الأمر الذي انعكس على الموازنة العامة للدولة. لقد ناد المفكرون الكلاسيك بمبدأ التوازن (تساوي الإيرادات والنفقات) كضمان للتوازن الاقتصادي، وكان دور السياسة المالية آنذاك المحافظة على التوازن الذي لم يكن يسمح فيه بالعجز أو الفائض. فالعجز سيدفع الدولة إلى الإصدار النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، أما الفائض يعني أن تحصيلاً مبالغاً قد تم اقتطاعه من دخول الأفراد الأمر الذي يؤثر سلباً على مدخراتهم واستثماراتهم.

الضرائب في الفكر الكلاسيكي: حدد آدم سميث وهو من أهم رواد الفكر الكلاسيكي أربعة قواعد للضريبة تتمثل في الاتي (1) قاعدة العدالة في فرض الضريبة على جميع الدخول وعلى قدر الطاقة التكاليفية للمكلف. (2) قاعدة اليقين وذلك بتحديد الضرائب المستحقة بدرجة من الدقة دون مغالاة أو تحيز. (3) قاعدة الملائمة في التحصيل تسهيل سداد الضريبة وتبسيطها على المكلف على دفعات منتظمة في حالة عدم إمكانه سداه مرة واحدة. (4) قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية. وفي هذا الصدد برر الاقتصادي جون باتيست ساي فرض الضريبة من أجل مواجهة النفقات العامة التي يجب أن تكون في

أضيق الحدود. في حين يرى ريكاردو أن الضريبة على الريع المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري، ولا تصيب سعر المستهلك، لأن المالك العقاري يتدخل في تكوين الأسعار الزراعية كما أنه يحدد الضرائب على الاستهلاك ليس لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد بل لأنها تؤدي إلى المطالبة برفع الأجور، وهذا ما ينعكس على أرباح المالكين، مما يترتب عليه انعكاساً آخر على التراكم الرأسمالي الضروري للنمو (حشيش، 2006).

الضريبة في الفكر النيوكلاسيكي: إن افتراض النيوكلاسيك قابلية السلع للتجزئة، ينطبق على العديد من السلع العامة والمستهلكة بشكل جماعي، كالإنارة العمومية، والسدود وتتدخل الدولة لتوفر هذه السلعة العامة بالمجان، وتعويض ذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية التي تفرضها على الأفراد .

الضريبة في الفكر في الكينزي: عند حدوث الكساد الكبير في عام 1929 وأمام عجز السياسات المالية القائمة عن معالجة الأزمة، ظهرت نظرية كينز سنة 1936 حاملة فكرياً اقتصادياً ومالياً وقدم كينز طرحه في النظرية العامة للفائدة والتشغيل والنقود عام 1936. وتم التركيز على التوازن الاقتصادي وليس على توازن الموازنة العامة حيث تؤثر حجم الإيرادات والنفقات العامة على مجريات النشاط الاقتصادي (العمر، 2002).

4- أهمية النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي

يعتبر الاقتصاد الليبي من بين أقل الاقتصاديات تنوعاً في العالم، فهو يعتمد على النفط والغاز بشكل أساسي، والتي تسهم بحوالي 98 بالمائة من إيرادات الدولة، وتعرض الاقتصاد الليبي إلى خسائر كبيرة تقدر بما يزيد عن 60 مليار دينار خلال عامي 2013 و2014 نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية من جهة، ومنخفضاً عن 57 دولاراً للبرميل وإلى انخفاض قياسي في بداية 2020 نتيجة انتشار جائحة كورونا في العالم، ومن جهة أخرى الصراعات السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد وما أثر ذلك على مجرى الحياة الاقتصادية وانخفاض الصادرات النفطية.

والجدير بالذكر أن بند الضرائب يشكل نسبة بسيطة من الإيرادات السيادية مما أثر على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الميزانية بصفة خاصة. وبالمقارنة بين السياسة الضريبية في ليبيا وبين مجموعة من الدول العربية من الاقتصادات المتشابهة ولديها موارد طبيعية، نلاحظ أنه في المجموعة الأولى المكونة من السعودية والإمارات والجزائر، أن نسبة الأنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي المحلي لا تتجاوز الحد الأمثل الذي تقترحه أدبيات علم الاقتصاد. أما الوضع في ليبيا فهو بعيد كل البعد عما تقترحه النظريات الاقتصادية بشأن السياسات المالية والضريبية، حيث نجد الإنفاق العام يقترب من ثلاثة أضعاف الحد المسموح به من جانب، ومن جانب آخر اعتماد شبه كامل على الموارد الطبيعية في تمويل الإنفاق العام والذي يجعل من ليبيا الدولة الريعية رقم واحد في العالم، وذلك بالرغم من أن القوانين والتشريعات النافذة تتماهى مع المعايير الدولية المثلى (القمودي، 2023، 5-7).

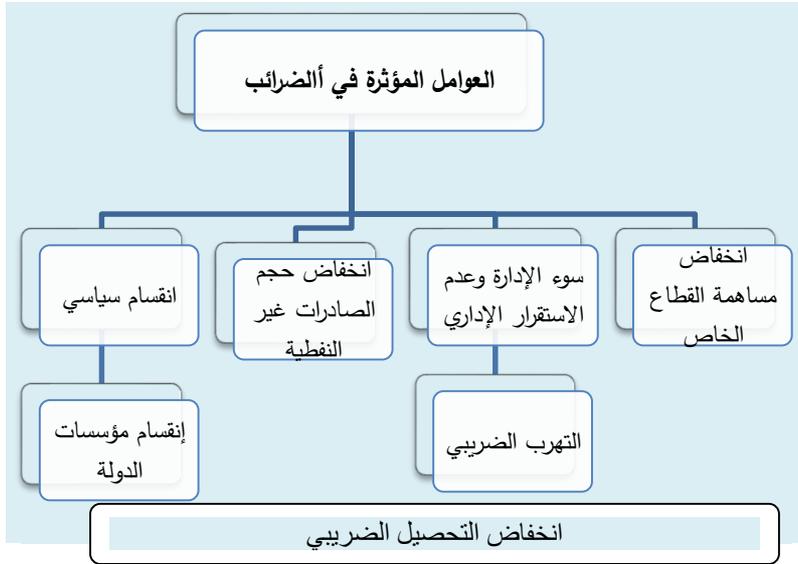
جدول 1. نسبة مساهمة الإيراد الضريبي في الدول العربية النفطية

المجموعة	الدولة	الانفاق الحكومي %	الإيرادات الحكومية	
			الإيراد الطبيعي (الربع) %	الإيراد الضريبي %
0	ليبيا	69	0.5	70
1	السعودية	29	8	25
	الإمارات	13	1	17
	الجزائر	21	6	16

المصدر: القمودي (2023)، ص 6.

العوامل المؤثرة في الضرائب

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الوعاء الضريبي والتي يمكن إجمالها في الشكل (1):



الشكل 1. العوامل المؤثرة في الضرائب

خلال العقود الثلاثة الأولى بعد اكتشاف النفط سيطرت الدولة (القطاع الحكومي) على الحياة الاقتصادية بشكل مباشر على جميع القطاعات والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي شكل صعوبة من التحرر من هذه الهيمنة، وبالتالي فإن إهمال القطاعات الأخرى غير النفطية ربما هدر مئات الملايين من الضرائب التي كان من الممكن جبايتها من الأنشطة المختلفة.

من جهة أخرى، منحت منظمة الشفافية العالمية 14 نقطة فقط من أصل 100 نقطة في النزاهة والشفافية في مؤشر مدركات الفساد عام 2016. ومن ظواهر الفساد التي كان لها الأثر المباشر وغير المباشر على الضرائب ما يلي:

- أ- إهدار المال العام واستخدامه في غير الأغراض المخصص له.
- ب- إساءة استعمال السلطة.
- ت- تهريب الأموال للخارج من خلال الاعتمادات الوهمية.
- ث- عمليات غسل الأموال.
- ج- ظاهرة شراء البطاقات المصرفية.

ح- التهرب الضريبي من قبل القطاع الخاص.

خ- ظاهرة تهريب المواد الأولية والبضائع المدعومة.

5- هيكل الإيرادات غير النفطية

يختلف هيكل الإيرادات من اقتصاد إلى آخر ويصنف على حسب مصادر الإيرادات وطبيعتها. وجرت العادة في ليبيا بتقسيم الإيرادات إلى قسمين: الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية ويوضح جدول 2 هيكل الإيرادات غير النفطية حسب تصنيف مصرف ليبيا المركزي. ولمزيد من التفصيل يوضح الجدول رقم 3 الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية في ليبيا في سنة 2023.

جدول 2. هيكل الإيرادات غير النفطية

1	الضرائب والرسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية
2	إيراد رسوم الجمارك
3	إيرادات الاتصالات
4	أرباح مصرف ليبيا المركزي
5	إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي
6	رسوم الخدمات وإيرادات أخرى

جدول 3. تصنيف الإيرادات المالية العامة، 2023م

المبالغ الواردة بالدينار الليبي		
قيمة الإيرادات العامة	قيمة الموارد المالية المحققة والمقيدة تقريبا من 2023 / 01 / 01 حتى 2023 / 12 / 31	قيمة المبالغ المودعة بالحسابات وزارة المالية من 2023 / 01 / 01 حتى 2023 / 12 / 31
1 - الإيرادات النفطية:		
- إيرادات مبيعات النفط ومشتقاته	99,053,410,000	99,053,410,000
- إيرادات الضرائب والأتاوات على الشركات النفطية	22,638,906,581	22,638,906,581
إجمالي الإيرادات النفطية	121,692,316,581	121,692,316,581
2 - الإيرادات السيادية والأخرى:		
- الضرائب والرسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية	2,413,247,933	2,538,800,350
- إيرادات رسوم الجمارك	333,038,181	333,038,181
- إيرادات الاتصالات	506,726,253	506,726,253
- أرباح مصرف ليبيا المركزي	0	0
- إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	179,995,249	179,995,249
- رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	321,701,637	321,701,637
إجمالي الإيرادات السيادية والأخرى	3,754,709,253	3,880,261,670
3 - الأرصدة التقديرية المرجعة عن سنوات سابقة	301,535,227	798,085,562
إجمالي الموارد المالية العامة	125,748,561,061	126,370,663,813

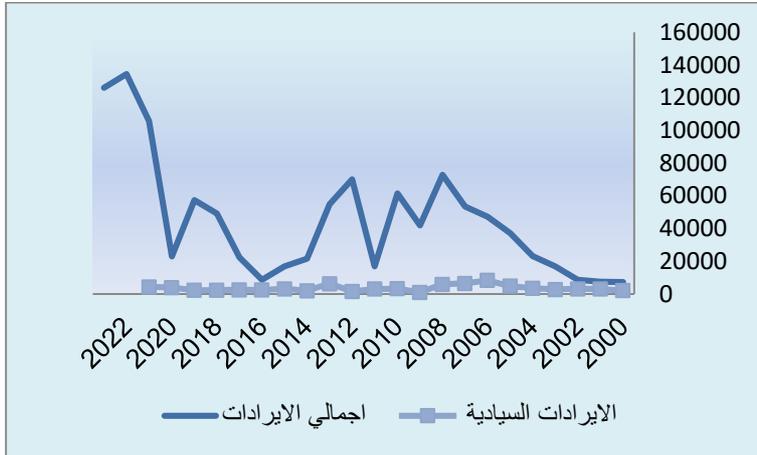
* قيمة الأرصدة التقديرية المرجعة عن سنوات سابقة الواردة بالتقرير تتضمن قيمة (496,550,335 دينار) رصيد أول السنة لحساب الإيراد العام.

المصدر: تقرير الإفصاح والشفافية المالية العامة، وزارة المالية، 2023.

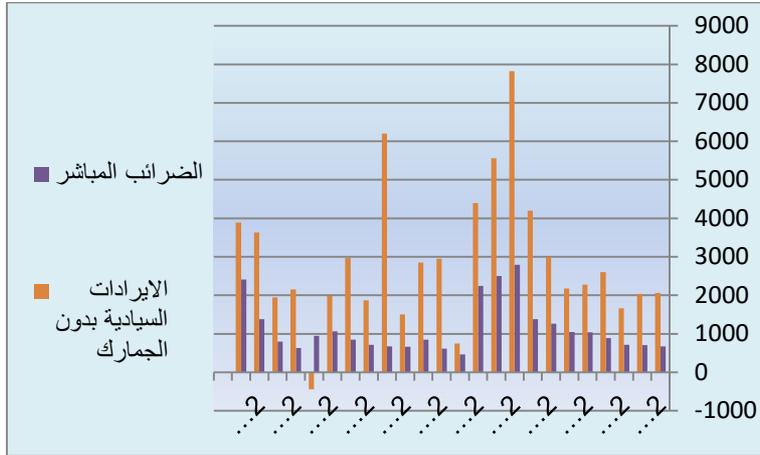
وتشمل الإيرادات الأخرى إيرادات واردة من مراقبات الخدمات المالية نظير خدمات عامة ومنها رسوم المتعلقة بالسيارات والغرامات ومسترجعات الوزارات وغيرها.

مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات من الضرائب المباشرة والإيرادات الأخرى غير النفطية بعد استبعاد الرسوم الجمركية أعلى قيمة لها في عام 2023 وسجلت فقط 460.7 مليون دينار في 2011. كما يلاحظ أن الإيرادات من الضرائب المباشرة والإيرادات الأخرى غير النفطية بعد استبعاد الرسوم الجمركية قد انخفضت خلال الفترة 2019-2022 قبل أن تعاود في الارتفاع في 2023. وهذا ربما راجع لما شهده الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة من تقلبات بسبب الظروف السياسية وحالة الانقسام السياسي، والايقاف المتكرر لإنتاج وتصدير النفط الخام، وبسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا وأثارها السلبية على إمدادات وأسعار السلع كما موضح بالشكل (2).



شكل 2. مساهمة الإيرادات غير النفطية (بدون جمارك) في إجمالي الإيرادات
المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى منشورات مصرف ليبيا المركزي.



شكل 3. مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات غير النفطية (بعد استبعاد الجمارك) المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى منشورات مصرف ليبيا المركزي.

يلاحظ أن نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات غير النفطية بعد استبعاد الرسوم الجمركية شكلت ما نسبته 39% في المتوسط طيلة فترة الدراسة مما يدل على استمرارية هيمنة الإيرادات النفطية وقصور الجهات المختصة بالاهتمام بتنوع هيكل الإيرادات الكلية شكل (3). ونتيجة للخلل في هيكلية الاقتصاد الليبي كانت مساهمة الإيرادات غير النفطية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) منخفضة حيث شكلت 11% في المتوسط خلال الفترة 2000-2023.

ويوضح الجدول رقم 4 نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية بعد استبعاد الجمارك في الإيرادات الكلية خلال الفترة من 2000 إلى 2023.

جدول 4. نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية بعد استبعاد الجمارك في الإيرادات الكلية

السنة	%	السنة	%
2000	28.5	2012	4.2
2001	27.5	2013	5.2
2002	19.4	2014	7.0
2003	15.4	2015	36.8
2004	9.9	2016	21.7
2005	5.9	2017	13.3

4.0	2018	6.4	2006
3.9	2019	7.9	2007
9.4	2020	10.8	2008
1.8	2021	13.3	2009
2.7	2022	7.1	2010
3.1	2023	4.4	2011

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى منشورات مصرف ليبيا المركزي.

6- النتائج

- أ- تعاني أغلب الدول النامية ومن ضمنها ليبيا من فشل ذريع في السياسات الضريبية ، وغياب استراتيجية واضحة تؤسس عليها السياسة المالية للدولة، وذلك باعتماد السياسة التقليدية العقيمة ، والتي لا تنتظر إلى الضريبة إلا من زاوية واحدة فقط وهي سد العجز في الموازنة ، ومواصلة سياسة الانفاق غير الرشيدة، على عكس الدول المتقدمة والتي تنتظر إلى الضريبة من عدة زوايا أهمها كأداة للتنمية والازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي (عمران، الضريبة 2005، ص94).
- ب- نتيجة للخلل في هيكلية الاقتصاد الليبي كانت مساهمة الإيرادات غير النفطية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) منخفضة حيث شكا 11% في المتوسط خلال الفترة 2000-2023.
- ت- تختلف أنواع الضريبة باختلاف الوعاء الضريبي لها إلا أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تعتبر النظام الأكثر استخداماً حالياً.
- ث- من الاسباب الموجبة لضريبة الدخل على الأشخاص ما يلي (تهامي، بدون تاريخ):
- الحاجة إلى مغادرة الاساليب القديمة في فرض الضريبة والسياسات الاقتصادية.
 - تفرض الضريبة على الدخل الشخصي بصورة عامة (نظرية العدالة الاجتماعية).
 - التقليل من فرص حرية التصرف من جانب موظفي الضريبة وتقليل الاخطاء اثناء العمل وبالتالي تحجيم فرص الفساد الإداري.

7- التوصيات:

- أ- الإسراع والجدية في وضع برنامج مؤسسي للإصلاح الاقتصادي الضريبي.
- ب- إعادة تحديد دور الدولة وتقليص هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد ليلعب دوره بكل جدية وفعالية وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي.
- ت- الاهتمام والتركيز على الضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال سن التشريعات والقوانين وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغرى.
- ث- إيجاد وتطوير طرق لزيادة محصلة الإيرادات المحلية غير النفطية والحد من التهرب الضريبي وإعادة النظر في النظام الضريبي.
- ج- العمل على تنمية الوعي بأهمية الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي من خلال إعلانات، وملصقات، وندوات، وورش عمل، ومحاضرات، ومعارض، ومقررات تعليمية، وأفلام وثائقية تسجيلية، ومواقع الكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الفيتوري، 2015).
- ح- بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة وقوانين الإفلاس والقانون التجاري علاوة على قانون الضرائب.
- خ- بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها. (الربيعي، غير منشور).
- د- العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة. ويتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية التنموية إدارة اقتصادية فاعلة تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود،

وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدة أربعة عقود ونيف (الحسن عاشي، 2011).

الخلاصة:

تطرقت الدراسة إلى دور الضرائب (بعد استبعاد الإيرادات الجمركية) كأداة رئيسية في تمويل النفقات الحكومية، حيث تُظهر أن العوائد الضريبية في الاقتصاد الليبي لا تزال منخفضة نتيجة اعتماده الكبير على إيرادات النفط والغاز والتي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية. بينت الدراسة أن الإيرادات الضريبية (غير الجمركية) شكلت في المتوسط 11% فقط من إجمالي الإيرادات بين 2000 و2023، مما يعكس ضعف السياسة الضريبية في ليبيا. كما أكدت الدراسة غياب استراتيجية واضحة للسياسة المالية مما يؤدي إلى تحديات في تنويع الاقتصاد الليبي بعيدًا عن النفط. وأوصت الدراسة بضرورة تبني برنامج إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين المناخ الاستثماري لتحقيق استدامة اقتصادية.

المراجع:

- عادل احمد حشيش(1992)، "أساسيات المالية العامة"، ط1، دار النهضة، بيروت.
- عادل فليح العلي(2003)، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار ومكتبة الحامد، عمان، (ص 46).
- حسن العمر(2002)، "مبادئ المالية العامة"، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، ص19، 16.
- حسين اليحيى وخربوش(2007)، " المالية العامة"، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2007، ص173.
- أحمد الحرير(2000)، "الضرائب وأهميتها في تمويل الموازنة العامة في ليبيا" رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا، (ص76).
- الحسن عاشي(2011)، "التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.

- مخلوف مفتاح محمد (2015)، "السياسة الضريبية في ليبيا: دراسة تقييمية للفترة 1990 - 2010" مجلة جامعة الزيتونة، العدد14، (314 - 302).
- جمعة ميلاد صالح بلعيد، عمر أبولقاسم جبريل ساسي و السنوسي الزوام (2024)، "علاقة الإيرادات الضريبية بالنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018"، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، VOL.23 NO2.
- إبراهيم مصطفى هويدي و الحسين الهادي عبد الله (2019)، "أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 - 2008"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (30-60)، (14).
- محمد خليل فياض (2003)، "محددات الضرائب في ليبيا" دراسة اقتصادية قياسية"، بحث مقدم إلي ندوة النظام الضريبي في ليبيا، الجزء الثاني (، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الاولى).
- عادل أحمد حشيش (2006)، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندري (285-286).
- فلاح خلف علي الربيعي، "التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص"، بحث غير منشور
- عمران، فتح الله مصباح (2006)، "السياسة الضريبية في الدول المتقدمة، الضريبة على الدخل ودورها الاقتصادي في التشريع الليبي"، رسالة ماجستير، كلية القانون، تزهونة، جامعة المرقب.
- سراج محمد خلاط (2013)، "الضرائب ودورها في الاقتصاد الليبي"، المجلة الجامعة - العدد الخامس عشر - المجلد الثالث.
- رائد عبد السلام القمودي (2023)، مجلة اضاءات، العدد المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ص 5-7
- حامد، منصور الفيتوري (2015)، "إشكالية ظاهرة التهرب الضريبي، دراسة في ضوء أحكام التشريع الضريبي الليبي"، مجلة البحوث القانونية العدد1.